سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني
NATIONAL CHANGE PARTY

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني | العدد: 207 | الجمعة 2013/9/27

64 شهيدا بنيران الأسد والجيش الحر يحرر المزيد من القرى في ريف حماة

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها وثقت، يوم أمس الخميس، أربعة وستين شهيداً قضوا بنيران قوات الأسد بينهم ثلاث سيدات وأربعة أطفال وثلاثة عشرة شهيداً تحت التعذيب، وأضافت اللجان في تقريرها أن سبعة عشرة شهيداً قضوا في دمشق، بالإضافة إلى ثلاثة عشرة شهيداً في درعا، وستة شهداء في كل من حماة وحلب والرقة، وأربعة شهداء في حمص، وشهيد في ديرالزور.

كما وثقت اللجان تعرض 339 نقطة للقصف، حيث شنت طائرات النظام غارات على سبعة عشر نقطة، كما ألقت البراميل المتفجرة على كل من معربيلت وقرى جبل الزاوية بإدلب، وعندان وحريتان وكفرحمرة بحلب، وجورة الشايح بحمص، والقنابل العنقودية على كل من قرى ريف حلب الجنوبي، والنعيمة بدرعا. فيما طال القصف بصواريخ أرض أرض كل من معضمية الشام بريف دمشق، وجورة الشياح بحمص.

وأضاف التقرير أن القصف الصاروخي سجل في 117 نقطة، والقصف المدفعي سجل في 102 نقطة، أما القصف بقذائف الهاون فقد سجل في 93 نقطة على مختلف المدن والبلدات السورية.

وعلى صعيد الاشتباكات فقد اشتبك الجيش الحر مع قوات النظام في 117 نقطة قام خلالها في حماة بإسقاط طاءرة للنظام وبتحرير بلدة صوران وقرى رسم الغالي المفكر الشرقي والمفكر الغربي وسيطر على أحد الحواجز ومواقع أمنية مجاورة للقرية وباستهداف مراكز قوات النظام في ناحية صبورة بأربعة صواريخ غراد، كما استهدف قوات النظام في قرية جدوعة وحاجز الحماميات، كما قام بتفجير سيارة تابعة لقوات النظام في حي جنوب الملعب. وفي درعا استهدف الجيش الحر قوات النظام داخل اللواء 15 في إنخل وحقق اصابات مباشرة، كما قام بتحرير جمرك درعا القديم في درعا البلد. وفي دير الزور تمكن الجيش الحر من استهداف مدفعية الجبل، كما استهدف مطار الطبقة في محافظة الرقة بصواريخ محلية الصنع وقذائف الهاون وحقق إصابات مباشرة.

الجربا يطالب بمحاسبة الأسد قبل جنيف 2 والرداوي يعتبر خلاف روسيا وأمريكا هزليا

قال أحمد الجربا إن لديه دلائل على استخدام النظام السوري السلاح الكيميائي ضد شعبه، طالبًا محاسبته على جرائمه، قبل البحث في عقد جنيف-2.

وسط الحديث عن تسوية دولية بشأن سوريا، أكدت مصادر في الائتلاف الوطني السوري المعارض من نيويورك لـ"ايلاف" أن رئيس الائتلاف أحمد الجربا أكد، خلال لقاءاته المختلفة مع مسؤولين عرب وغربيين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، على امتلاكه دلائل على استخدام النظام السوري السلاح الكيميائي في سوريا.

وأشار إلى تصريحات بشار الاسد حول عدم وجود مشكلة من جهة السلطات في تأمين وصول المفتشين الدوليين إلى مواقع تخزين الاسلحة الكيميائية، إذ قال الاسد في مقابلة اجراها معه التلفزيون الصيني "سي سي تي في" أن الأسلحة الكيميائية في سوريا موجودة في مناطق ومواقع آمنة، وهناك سيطرة كاملة عليها من قبل الجيش العربي السوري، الامر الذي يؤكد أن النظام السوري هو الذي استخدمها، طالما انها باعترافه بحوزته وتحت سيطرته ولابد من محاسبته وعقابه على جرائمه التي يحصد بها ارواح المدنيين بالسلاح التقليدي والكيماوي، وذلك بحسبما نقل عن الجربا وما ستؤكد عليه كلمته امام عدد من الوزراء في نيويورك والمؤتمر الصحافي الذي سيعقده هناك اليوم.

ولفتت المصادر إلى أن تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف تناقض تصريحات الاسد، محاولًا اجراء رتوش تجميلية عليها حين قال إن المعطيات الروسية حول سوريا تثبت وقائع سيطرة المسلحين على المناطق التي كانت تقع فيها مستودعات السلاح الكيميائي. وقال لافروف في مقابلة مع القناة الأولى الروسية: "أثناء عمل مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تمهيدًا لوضع مواقع تخزين السلاح الكيميائي تحت المراقبة، يجب على من يمول مجموعات المعارضة، والمتطرفة منها، أن يجد طريقة لمطالبتها بتسليم ما جرى الاستيلاء عليه ويجب تدميره وفقا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية".

واعتبر لافروف أن موعد تدمير الكيميائي السوري موعد واقعي. وقال: "تم الاتفاق على وتائر العملية مع الشركاء الأمريكيين، الذين اقترحوا الأغلبية المطلقة من المؤشرات التي تخص زمن وفترة وإطلاق العملية واختتامها".

أولوية أممية

كان الجربا قد أكد بعد لقائه جون كيري، وزير الخارجية الأميركي، الثلاثاء في نيويورك، "اننا في لحظات حاسمة من المناقشات حول الأزمة الإنسانية الرهيبة في سوريا، والتي سببها الأسد وهو المسؤول الوحيد عن إطالة عمرها، ويجب أن نستغل هذه الفرصة كي ننهي هذه الحرب ضد الشعب السوري ونحاسب هذا النظام المجرم". ولفت إلى أن الائتلاف يود أن يضمن أن عملية نزع الأسلحة الكيميائية لن تستمر عدة سنين كما يريد النظام، الذي يرى مصلحته في أن تتأخر هذه العملية إلى أجل غير مسمى، بينما يستمر في ارتكاب الفظائع بحق السوريين مستخدمًا الأسلحة التقليدية، ولذلك يجب أن تكون أولوية المجتمع الدولي القصوى إيقاف الأسد فورًا ومنعه من الاستمرار في ارتكاب الفظائع الجماعية بحق المدنيين بدل أن يترك ذلك للعمل الدبلوماسي".

واعتبر الجربا أن الطريقة الوحيدة لإنهاء هذه الحرب هي أن يتنحى الأسد، ويسمح للديمقراطية بأن تعود لسوريا، " ولا يمكن الوصول إلى هذا إلا إذا أجبر المجتمع الدولي نظام الأسد على قبول هذه الشروط".

وطلب الجربا من الولايات المتحدة أن تعلن عقد مؤتمر فوري يرتكز على مفهوم أساسي، وهو وجوب التزام جميع الأطراف بعملية انتقال نحو الديمقراطية، ووقف هجمات قوات الأسد على المدنيين فورًا، وتشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، "ويجب أن يكون هناك جدول زمني واضح واتفاق يضمن محاسبة أفراد نظام الأسد، المسؤولين عن جرائم حرب ضد المدنيين، وأن أولئك المجرمين لن يكونوا أبدًا جزءًا من سوريا الديمقراطية في المستقبل، ويجب على نظام الأسد وحلفائه أن يؤكدوا على حضورهم وفق هذه الأسس. وفي حال عدم موافقتهم، فإن ذلك سيكشف الطرف الذي يعرقل الحل، ويقف في وجه وقف الأزمة، والانتقال نحو الديمقراطية في سوريا".

وأضاف: "إن لم تكن تلك المفاهيم الأساسية من ضمن أهداف أي مؤتمر، فلن يكون ذلك المؤتمر فاعلًا في إيقاف قتل السوريين، وسيكون انحرافًا عن هدفه النهائي، وهو التحول الديمقراطي في سوريا". كما قال: "عندما نتحدث عن جنيف، يجب توضيح هدف المؤتمر وهو تشكيل حكومة انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة كي تصل بسوريا إلى مستقبل ديمقراطي، ولذلك فإن الموقف الدولي في هذه الأوقات يحتاج لقيادة الولايات المتحدة، والقيام بما يجب لوضع حد لهذه الحرب".

وحول الخلاف الدولي حول سوريا وملف السلاح الكيماوي، قال **فهد الرداوي**، مدير مكتب تيار التغيير الوطني، لـ"إيلاف": "انهم يسوقون خلافًا هزليًا وعدم التقاءٍ في وجهات النظر، لكن العلاقة الحميمة من تحت الطاولة في أرقى مستوياتها، ومصلحة روسيا إيجاد شراكة مع الولايات المتحدة لمحاربة النفوذ الاسلامي المتطرف، ومصلحة أميركا هي الترسانة الكيماوية السورية لضمان عدم وقوعها بيد الاسلاميين المتشددين وتهديد أمن اسرائيل الحليف الأبرز لها في المنطقة وفي نفس الوقت استعادة هيبة خطوطها الحمراء".

الرداوي اعتبر أن اللعب بات على المكشوف، فالدب الروسي يحصد مليارات الدولارات الخليجية من خلال عقود كثيرة منها العسكرية والنفطية، الأمر الذي سيمنح روسيا تواجدًا اقتصاديًا في الخليج المرتبط أصلًا بالدولار، وهذا الشيء الذي كانت تفتقده روسيا ما يعكس لنا متانةٍ في شراكة أميركية – روسية، تعيش في أفضل حالاتها منذ عقودٍ طويلة. ورأى أن التواجد الروسي، الصديق الحميم لإيران النووية في الخليج يحمل مؤشرًا خطيرًا جدًا، ولا يغيب عن ذاكرتنا كيف سلمت أميركا العراق لإيران التي تزعم بأنها عدوة لها.

وتوقع الرداوي أن الاتفاق الأمريكي الروسي سيكون بمثابة خط بياني وبوصلة نحو جنيف2" وخارطة طريق تتضمن آليةً لإخراج السلاح الكيماوي من سوريا، بجدول زمني يوصل نظام الأسد لنهاية ولايته من دون غالب أو مغلوب، مع ترك سوريا ساحة نزاع

لتصفية الحسابات بين كثير من الدول. بهية مارديني. إيلاف.

كتائب إسلامية تدرس تشكيل إسلامي ردا على طرح "طعمة" تشكيل جيش وطني

قالت مصادر في الثورة السورية إن قادة عدد من الكتائب المسلحة في شمال سوريا يتداولون مسودة مشروع لتوحيد أكبر الفصائل التي تضم نحو 50 ألف مقاتل تحت لواء جيش إسلامي باسم "جيش محمد" يقتصر أعضاؤه على "أهل السنة والجماعة"، مشيرة إلى أن المشروع يرمي إلى إعطاء "القرار للعسكر في الداخل"، وبمثابة رد على اقتراح المعارضة السياسية تأسيس "جيش وطني".

وقال مصدر في المعارضة السورية إن الكتائب الكبرى مثل "أحرار الشام" بزعامة حسان عبود، و"لواء الإسلام" بزعامة زهران علوش، و"لواء التوحيد" بزعامة عبد القادر صالح بدأت التفكير في تشكيل "جيش إسلامي" لحصر القرار بالداخل، مشيراً إلى أن التطورات في الفترة الأخيرة عززت هذا التوجه، في إشارة إلى الصراع بين "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وكتائب في "الجيش الحر" من جهة والصراع بين "الدولة الإسلامية" و"جبهة النصرة" من جهة ثانية.

وأفاد موقع "زمان الوصل" بأن الدراسة الأولية للمشروع تنص على أن تكون عملية تأسيس الجيش المذكور من ست مراحل تبدأ في الشهر الجاري وتنتهي في كانون الأول/ديسمبر من العام 2014 "يتخللها تحقيق أهداف مرحلية أيضاً تتجسد في توحيد الجيش تحت قيادة موحدة ويكون قوامه مئة ألف مقاتل خلال 18 شهراً وصولاً إلى 250 ألفاً خلال 30 شهراً، مع ضرورة التخلص من فوضى السلاح، وتأمينه ذاتياً عن طريق التصنيع".

غليون يعتبر بيان الكتائب المسلحة بسحب الثقة من الائتلاف "سلبيا"

اتهم رئيس "المجلس الوطني السوري" السابق برهان غليون الكتائب المسلحة التي أصدرت بياناً برفض العمل تحت مظلة "الائتلاف" بالسعي إلى "ضرب جهود استعادة الثقة بالمعارضة" والتأثير في لقاءات وفدها في نيويورك.

وقال غليون ان بيان الفصائل العسكرية "كان له أثر سلبي بارز على لقاء وفد المعارضة السورية بالدول الإحدى عشرة المهتمة بدعم الثورة السورية. وكان من الواضح أن من أصدر البيان أراد أن يقوض مهمة وفد الائتلاف في الأمم المتحدة، ويضرب الجهود المبذولة لاستعادة الثقة بالمعارضة السورية كقوة سياسية قادرة على الحديث والعمل باسم سوريا المستقبل وقيادة عملية التغيير المنشود من الديكتاتورية إلى الديموقراطية".

وأضاف: "نحتاج اليوم إلى جهد مضاعف لنؤكد للعالم أن هناك في سوريا بديلاً سياسياً فعلياً لنظام العنف والقتل والدمار، وأن إزاحة هذا النظام لن تفضي مباشرة إلى التنازع والصراع والفوضى، لكن جزءاً كبيراً من المسؤولية يقع أيضاً وبالتأكيد على قيادات الائتلاف التي لم تحسن التواصل مع قادة الكتائب والألوية الميدانية وتشركها في عملية استعادة الثقة هذه على المستوى الدولي والمستوى السوري أيضاً".

الغرب يؤكد الاتفاق على قرار دولي قوي بخصوص الكيماوي وروسيا تنفي

تتركز المناقشات في الأمم المتحدة على قرار يحدد إطاراً لعملية نزع الأسلحة الكيماوية السورية. وفي حين أكد ديبلوماسيون أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين، اتفقت على "النقاط الرئيسية" للنص، قال ديبلوماسي روسي: "إن المحادثات لم تنته حول بعض النقاط الأساسية".

وذكر أحد الديبلوماسيين أن "تقدماً مهماً تحقق حول بعض النقاط لكن تبقى خلافات وسيتعين مواصلة المفاوضات"، وأوضح أن مشروع القرار بات يشير إلى إمكان أن تتخذ لاحقاً "إجراءات تحت الفصل السابع"، أي اللجوء إلى القوة، إذا تهربت سوريا من التزاماتها في نزع هذه الأسلحة. ولا يتضمن مشروع القرار مع ذلك تهديداً فورياً.

وسيتعين طرح مشروع القرار أيضاً على الدول العشر الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن قبل التصويت عليه.

وتؤكد روسيا حليفة النظام السوري الرئيسية التي استخدمت والصين حق النقض "فيتو" في وجه كل المحاولات التي جرت في مجلس الأمن لإصدار قرار يدينه، أنها لن توافق على صدور قرار يجيز تدخلاً عسكرياً ضد دمشق،

في حين أن الغرب يصر على "معاقبة" نظام الأسد إن أخل بالتزاماته المتعلقة بتدمير ترسانته الكيماوية.

وكان الروس والأمريكيون توصلوا إلى اتفاق في 14 أيلول/سبتمبر في جنيف نص على وضع أسلحة سوريا الكيماوية تحت إشراف دولي وتدميرها، ما جنب دمشق ضربة أمريكية بدت وشيكة وأثار خيبة أمل لدى المعارضة السياسية والمسلحة التي كانت تأمل في أن يؤدي تدخل عسكري خارجي إلى زعزعة النظام.

في هذه الأثناء، قال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف إن بلاده مستعدة للمساعدة في حراسة مواقع الأسلحة الكيماوية السورية عند تدمير المخزونات من هذه الأسلحة والمصانع المنتجة لها. ونقلت وكالة "انترفاكس" للأنباء عنه قوله في معرض للأسلحة: " سنكون مستعدين للمساعدة في حراسة هذه المنشآت التي يجرى فيها العمل".

لافروف يسلم كيري أدلّة تثبت تورط المعارضة باستخدام الكيماوي!

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إنه سلم نظيره الأمريكي جون كيري أدلّة تثبت تورط المعارضة السورية بالهجوم الكيماوي في ريف دمشق، مشيراً إلى أن بلاده لا تتمسّك ببشار الأسد كرئيس لسوريا، وأن ما يهم هو الحفاظ على سوريا موحّدة ومستقلة.

وأعرب لافروف، في مقابلة نشرتها صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، عن اعتقاده أن "هناك أدلة جيدة جداً لإثبات تورط المعارضة في هجوم الغوطة في آب/أغسطس". وأضاف: "قدمت للتو مجموعة من هذه الأدلة لوزير الخارجية الأمريكية عندما التقينا قبل ساعتين، وليست هذه الأدلة شيئاً جديداً، بل هي متوفرة على شبكة الإنترنت".

ولفت إلى " تقارير كتبها صحافيون زاروا الموقع، وتحدثوا إلى المقاتلين، الذين قالوا إنهم حصلوا على بعض الأسلحة والذخائر غير العادية من بعض البلدان الأجنبية ولم يعرفوا كيفية استخدامها". وأشار إلى "أدلة من راهبات يعشن في دير قريب زرن الموقع".

وقال إنه " بالإمكان قراءة تقييمات خبراء السلاح الكيماوي، الذين يقولون إن الصور التي عرضت لا تعود لحالة حقيقية استخدمت فيها الأسلحة الكيماوية"، مضيفاً: "نعرف أيضاً عن الرسالة المفتوحة التي أرسلت إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما من قبل عملاء سابقين في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، يقولون فيها إن الجزم باستخدام الحكومة السورية للسلاح الكيماوي زائف".

وذكر لافروف أن "روسيا والولايات المتحدة اتفقتا على أن العمل على إعداد قرار دولي في مجلس الأمن في شأن الأسلحة الكيماوية السورية، يجب أن يجري على أساس اتفاق الإطار الذي تم التوصل إليه في جنيف"، وقال إن " اتفاق الإطار الصادر في جنيف مفتوح ويمكن للجميع الاطلاع على مضمونه".

وأكد أنه "اتفق مع كيري على التمسك بهذا الاتفاق لدى إعداد مشروع القرار الدولي في مجلس الأمن".

وشدد الوزير الروسي على أنه " لا يرى أي تعارض بين موقفي البلدين، طالما تتوافقان مع اتفاق الإطار الذي صدر في 14 أيلول/سبتمبر الفائت".

ورداً على سؤال، إن كانت روسيا تتمسك ببشار الأسد، قال لافروف إن "موسكو لا تتمسك بأحد، نحن مهتمون بالحفاظ على سوريا موحدة وسيدة ومستقلة وعلمانية، حيث تحترم حقوق كافة المجموعات والإثنيات وغيرها بشكل كامل، وهذا هدف أعتقد أنه موجود أيضاً عند الولايات المتحدة".

الأسد يعتبر احتمال الضربة الأمريكية "مازال قائماً

قال بشار الأسد إنه لا يستبعد تدخلاً مسلحاً أمريكياً ضد بلاده على رغم المناقشات الجارية في شأن تفكيك أسلحته الكيماوية، مؤكداً التزامه تدمير ترسانته.

وفي مقابلة بثتها شبكة "تيليسور" الفنزويلية، يوم الأربعاء، ووزعت "وكالة الأنباء السورية" الرسمية (سانا) نصها، صرح الأسد معلقاً على التهديد الأمريكي بضرب قواته رداً على هجوم كيماوي تتهم واشنطن وحلفاؤها الغربيون دمشق بالوقوف خلفه "لو عدت إلى الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة ولسياسة الولايات المتحدة فهي سياسة تنتقل من عدوان إلى آخر بدءاً بكوريا مروراً بفيتنام إلى لبنان إلى الصومال إلى أفغانستان إلى العراق".

وأضاف: " هذه هي السياسة الأمريكية التي نراها حالياً وهي نفسها التي كانت موجودة منذ عقود، ولا أرى أن هناك سبباً رئيسياً الآن لجعلها تتغير، هذا يعني أن احتمالات العدوان دائماً قائمة".

وفي أول رد فعل سوري على خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث طالب مجلس الأمن الثلاثاء بتحرك حازم ضد دمشق، اعتبر الأسد

أن هذا الخطاب "نموذج آخر من التناقض الأمريكي. كأن نقول إننا نسعى للحرب ونسعى للسلم في الموضوع نفسه وخريطة الطريق نفسها لكي نحل مشكلة معينة".

وأضاف: "هذا المنطق يعني تسويق العنف في العالم، أي شرعنة العنف كوسيلة أو كأسلوب للوصول إلى حل سياسي، وهذا يخالف المنطق. نحن نرفض هذا المنطق الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تسويقه أخيراً من أجل تبرير العدوان على سوريا".

وأكد الأسد "أن العالم سيكون أفضل عندما تتوقف الولايات المتحدة عن التدخل. في كل مكان أرادت أن تقوم بعمل حولت الوضع في تلك المنطقة من سيء إلى أسوأ. ما نريده من الولايات المتحدة هو ألا تتدخل في شؤون دول العالم وعندها سيكون العالم بكل تأكيد أفضل".

وأشار إلى أن السياسية الأمريكية منذ بداية الأزمة "بنيت على الأكاذيب سواء كانوا يعلمون أو لا يعلمون، وأنا باعتقادي أنهم كانوا يعرفون بمعظم الأكاذيب".

ولفت إلى أن واشنطن "ساهمت مباشرة في التزوير بعدما طرح موضوع استخدام الكيماوي في سوريا في 21 آب/أغسطس الماضي ولم تقدم هذه الإدارة أي أدلة على ادعاءاتها"، مشدداً على أنها "هراء وليس لها أي مستند واقعي ولا منطقي".

وقال بشار معلقاً على التزام دمشق بهذا الاتفاق ولا سيما بعدما وقعت سوريا على اثره اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية إن "سوريا تلتزم عادة بكل الاتفاقات التي توقعها".

وأضاف: "قامت سوريا أخيراً بالبدء في تسليم البيانات الضرورية لهذه المنظمة، وخلال فترة سيأتي خبراء من هذه المنظمة إلى سوريا للاطلاع على واقع هذه الأسلحة".

وأكد "بالنسبة إلينا في سوريا كحكومة لا توجد لدينا عقبات حقيقية، نحن دائماً نضع احتمال أن يقوم الإرهابيون بوضع عقبات أمام المفتشين للوصول إلى الأماكن المحددة".

وكانت روسيا قد أقرت الثلاثاء بأن مشروع القرار الذي يجري بحثه حول سوريا يمكن أن يتضمن "إشارة" إلى الفصل السابع في حال انتهاك الاتفاق من قبل أي طرف في النزاع السوري، لكنها أكدت أن استخدام القوة لا يمكن أن يكون تلقائياً.

غير أن الأسد علق على مثل هذا القرار قائلاً: "إن حديثهم عن الفصل السابع لا يقلقنا في سوريا، أولاً لأن سوريا ملتزمة بكل الاتفاقات التي توقعها، ولأن هناك توازن في مجلس الأمن لم يعد يسمح للولايات المتحدة كما كان الوضع سابقاً باستخدامه مطية أو كأداة من أجل تحقيق أجنداتها الخاصة". وأكد أن "السوريين اليوم أكثر تمسكاً بالدفاع عن وطنهم من قبل بكثير".

الأمم المتحدة تحذر من خطورة الوضع الصحي في سوريا

أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة أن "الوضع الصحي يواصل تدهوره في سوريا مع تدمير المستشفيات وندرة الاطباء والنقص في الادوية".

وأعرب المكتب عن قلقه حيال تدمير المستشفيات والهجمات على الطواقم والمؤسسات الصحية، اضافة إلى تاثير النزاع على مصانع الادوية واستيراد بعض الادوية جراء العقوبات الاقتصادية.

وتحدث المكتب في تقريره الأخير عن افتقار سوريا إلى اللقاحات والادوية مثل تلك الضرورية لامراض السرطان.

وقال المكتب إن "نحو ستين في المئة من المستشفيات العامة و34 في المئة من المراكز الصحية العامة و92 في المئة من سيارات الاسعاف تاثرت" بالنزاع، مشيراً إلى أن "نصف الأطباء غادروا البلاد في بعض الأماكن مثل مدينة حمص".

وأضاف أنه "في حلب وضواحيها لا يزال 36 طبيباً فقط يعملون مقابل خمسة الاف قبل النزاع". كما ان نحو سبعين في المئة من مصانع الأدوية في سوريا أصيبت بأضرار، علماً بان سبعة ملايين سوري يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

كذلك، لاحظ المكتب "تصاعد خطر الاوبئة الناتجة من الأمراض المعدية بسبب انعدام تنظيم برامج التلقيح والاكتظاظ في مراكز الاستقبال والأضرار التي لحقت بشبكات مياه الشفة".

وقدرت الأمم المتحدة الحاجات الإنسانية في سوريا بـ1,4 مليار دولار، لكن 48 في المئة من هذه المساعدة لا تزال تتطلب تمويلا. كما قدرت حاجات اللاجئين في الدول المجاورة بـ3 مليارات دولار تم تمويل 43 في المئة منها.

حملة دولية وسورية لفك الحصار عن الغوطتين الشرقية والغربية

انطلقت أمس حملة سوريا ودولية لفك الحصار عن الغوطة الشرقية التي تضم 1.7

مليون شخص وعن معضمية الشام جنوب غربي دمشق التي تضم 12 ألف شخص، مع استمرار الغارات الجوية على أحياء في العاصمة.

وبدأت " منظمة آفاز" حملة لإنقاذ أهالي وأطفال معضمية الشام الذين "يموتون جوعاً وإنقاذ مدينة معضمية الشام من خطر الإبادة الجماعية والمجاعة". وطالبت الجمعيات الحقوقية بالتحرك الفوري لإنقاذ من تبقى من أهالي المدينة التي تضم 12 ألف مدني بينهم سبعة آلاف طفل وامرأة و950 مصاباً ومريضاً وأكثر من 100 طفل مهدد بالموت جوعاً بسبب نقص التغذية".

وأعلن "الائتلاف الوطني السوري" أنه للشهر العاشر "يستمر حصار غوطة دمشق، التي يقدر عدد سكانها بمليون وسبعمئة ألف نسمة، يشكل الأطفال منهم نسبة تزيد على النصف"، مطالباً المنظمات الدولية وتطبيقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني بالضغط على نظام بشار الأسد لـ "إنهاء الحصار الخانق على تلك المناطق وتأمين الممرات الآمنة لوصول المواد الغذائية والإغاثية والطبية الضرورية إلى مناطق الغوطة ومدينة المعضمية لتجنب تداعيات كارثة إنسانية مستمرة هناك، وهي جزء من كارثة إنسانية أكبر تتواصل في كل سوريا".

سعود الفيصل يعتبر تأخير المساعدات عن الشعب السوري مقويا للتطرف

دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى التعجيل بالمساعدات والدعم للشعب السوري والجيش الحر، لأن التأخير يقوي التطرف في سوريا.

وقال الفيصل أن النظام السوري واصل على مدى عامين قتل شعبه بكافة أنواع الأسلحة، مشيرا إلى أن نظام الأسد لم يتورع عن استخدام السلاح الكيمياوي ضد شعبه، وتجاوز كل الخطوط الحمراء، لكنه عبّر عن أمله بالتوصل إلى موقف موحد يوفر أرضية لأي حل دبلوماسي في سوريا.

وأشار الفيصل إلى أن تلكؤ المجتمع الدولي عن التدخل وفرصة لانتشار المتطرفين في سوريا، وأن الموقف الدولي المتردد يشكل عقبة أمام حل سريع للأزمة السورية.

وشدد الفيصل على إغاثة الشعب السوري المنكوب وضمان وصول المساعدات، وتكثيف الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي للمعارضة السورية على الأرض.

وحذر الفيصل من تهرب النظام السوري ومماطلته التي استمرت طوال الأزمة السورية، مؤكدا على أن تحقيق هدف جنيف 2 لحل الأزمة يجب توثيقه بقرار تحت الفصل السابع، دون الحياد عن جنيف 1.

كريستالينا جيورجيفا تطالب بقرار دولي يسهل وصول المساعدات إلى سوريا

حثت مفوضة المساعدات في الاتحاد الأوروبي "كريستالينا جيورجيفا" مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على اصدار قرار بتسهيل وصول المساعدات إلى سوريا وهي قضية مطروحة منذ عدة أشهر مع التخطيط لإجراء محادثات سلام واتفاق بتدمير الأسلحة الكيماوية السورية.

وقالت الأمم المتحدة إن مليوني مواطن سوري فروا من الحرب الأهلية وان هناك أربعة ملايين نازحين داخل سوريا يحتاجون إلى مساعدة عاجلة لكن العنف والبيروقراطية يبطآن من وصول المساعدات.

ويبحث مجلس الامن المنقسم بشدة حول الصراع السوري منذ اشهر اتخاذ اجراء لتسهيل وصول المساعدات. وقال دبلوماسيون ان الاعضاء الغربيين قرروا مؤخرا الاكتفاء باصدار بيان غير ملزم في هذا الصدد بدلا من اصدار قرار تفاديا لمواجهة محتملة مع روسيا والصين.

وقالت كريستالينا جيورجيفا مفوضة المساعدات الإنسانية في الاتحاد الأوروبي "اذا كان هناك شكل آخر من التعبير عن (تسهيل وصول المساعدات) فنحن نرحب به ولكننا نأمل في صدور قرار من الأمم المتحدة."

الأسد يحارب معارضيه في الخارج بالامتناع عن تجديد جوازات سفرهم

تعميم
إلى
رؤساء فروع وأقسام الهجرة والجوازات بدمشق والمحافظات
- يوقف العمل بالقرار ٥/٦١٥ تاريخ ٢٠٠٥/٤/٧ بالوقت الراهن ويطلب إليكم عدم منح جوازات سفر للمواطنين السوريين المقيمين خارج القطر لمدة سنتين.
- يلغى تعميمنا رقم ٤٠٨٨٢/ص تاريخ ٢٠١٢/١١/٢٣.
للاطلاع والتقيد وتنفيذ مضمونه
العميد أحمد حسن خميس
مدير إدارة الجمارك والجوازات بالنيابة

تفاعلت من جديد قضية عدم تجديد جوازات سفر السوريين التي انتهت صلاحيتها وهم خارج سوريا في مختلف بلدان العالم.

ويواجه السوريون عقبة حقيقية في عدم تجديد جوازات السفر، مما يوقعهم في الكثير من المشاكل في الدول التي يقطنون بها ويعملون فيها، والتي يتحتم عليهم تجديد إقاماتهم فيها.

واعترضت السوريين مشكلة عدم تجديد جوازات السفر منذ شهر تموز/يوليو المنصرم، حيث عانى المراجعون بعد تقديم طلبات التجديد من عدم الرد عليهم بخصوص الطلبات، وبعد مراجعتهم للقنصلية أو السفارة التي قدموا الطلب فيها، يتم التهرب من الإجابة المباشرة بحجة عدم وصول الموافقة من سوريا.

وقام شباب سوريون بإنشاء صفحة أطلقوا عليها اسم "سوريون من أجل جواز السفر" بغية تسليط الضوء على عدم تجديد جواز السفر، كقضية وطنية إنسانية ألحقت الضرر والأذى بجميع من تم رفض تجديد جوازاتهم "لأسباب أمنية"، كما يحلو للنظام السوري تسميتها.

وقال أحد مديري الصفحة "عمار" في حديثه لموقع العربية نت: "هدفنا من إنشاء الصفحة هو تسليط الضوء على عدة أمور، منها السوريون العاملون في الخارج والذين يساعدون أهاليهم في الداخل، والآن بسبب إيقاف تجديد جوازات السفر وقعوا في احتمالية طردهم من العمل لعدم قدرتهم على تجديد الإقامات بجوازات منتهية الصلاحية.

وأشار إلى أن الحملة " تهدف إلى إيقاف سماسرة السفارات في الخارج حيث يقومون ببيع كل جواز بمبلغ يتراوح من 2000-4000 دولار، عوض أن يقوموا بمنحها للمغترب، كما أن هناك آلاف السوريين الذين لجأوا إلى الدول المجاورة وليس لديهم ما يثبت هويتهم، وخاصة الطلبة، مما سيقف عائقاً أمام الحصول على أي فرصة قد تغير حياته، نحن نحاول أن نقوم بعمل إنساني من خلال تسليط الضوء على هذه الكارثة".

وتنوعت معاناة السوريين في عدم تجديد الجوازات في جميع الدول التي يقيمون فيها، حيث أفاد مقيم سوري في المغرب بأنه قدم أوراقه لتجديد جواز سفره منذ حوالي العام، ولكن لم يتلق الرد لغاية الآن، مما يجعله عاجزاً عن تجديد إقامته.

وقال سوري مقيم في لبنان إن السفارة السورية رفضت تجديد جواز سفره، مما اضطره للسفر إلى اسطنبول في تركيا محاولاً تجديد الجواز هناك، إلا أنه قوبل بالرفض أيضاً، علماً أن جواز سفره سينتهي بعد عدة أسابيع، وهو في حيرة من أمره.

وقال سوري مقيم في إحدى دول الخليج العربي للعربية نت، نتحفظ على ذكر اسمه، إن جواز سفره انتهت صلاحيته منذ إبريل الماضي، وإنه لم يحصل على موافقة التجديد لغاية الآن، علماً أنه دفع البدل النقدي للخدمة الإجبارية، وهي عادة ما تكون الذريعة في عدم التجديد.

وقال إنه "في كل مرة يراجع القنصلية كانوا يطالبونه بالعودة إلى سوريا لمراجعة الجهات الأمنية، وهو ما اعتبره ضرباً من الخيال، لأنه مطلوب حاله كحال السوريين المعارضين للنظام السوري. وقال إنه في موقف حرج للغاية، لانتهاء إقامته ويعجز عن تجديدها، بسبب انتهاء صلاحية الجواز، وسُيعتبر بذلك مخالفاً لقوانين الدولة التي يقيم ويعيش فيها، وهذا ينسحب على جميع السوريين الذين انتهت صلاحيات جوازات سفرهم أيضاً، ويؤثر ذلك سلباً فيمن لديهم عائلات وأبناؤهم في المدارس التي لن يستطيعوا استكمال الدراسة فيها بسبب انتهاء مدة الإقامة وعجزهم عن تجديدها".

وقد خلقت الحاجة الماسة لجوازات السفر سوقاً سوداء انتعشت بشكل كبير، حيث اضطر بعض الذين رفض تجديد جوازات سفرهم إلى الخضوع لبعض ممارسات الابتزاز في شراء الموافقة على التجديد من خلال بعض الوسطاء الذين ينتمون إلى النظام السوري، وفي بعض الأحيان يكون الوسطاء ممن هم محسوبون على المعارضة السورية.

وقال مواطن سوري مقيم في إحدى الدول الخليجية إنه دفع مبلغاً قدره 4 آلاف دولار لتجديد جواز سفره في سوريا، علماً أنهم رفضوا تجديده في القنصلية، وطلبوا منه مراجعة دمشق شخصياً لأسباب أمنية، إلا أنه قام بدفع المبلغ المذكور، وحصل على جواز جديد من داخل سوريا بعد 10 أيام، في حين قضى ما يزيد على 3 أسابيع يراجع القنصلية التي رفضت تجديد الجواز.

وهذا بعث على التساؤل والجدل بين السوريين في كيفية تجديد جواز السفر لأشخاص تم رفض معاملاتهم سابقاً في القنصليات والسفارات السورية لأسباب أمنية.

الجدير بالذكر أن موقع وزارة الخارجية السورية يفيد بآلية تقديم الطلبات للحصول على جواز سفر للمقيمين خارج سوريا، حيث يوجه المواطنين لتقديم طلبات الحصول على جواز سفر جديد إلى السفارة في البلد الذي يقيم فيه قبل 6 أشهر من انتهاء صلاحية الجواز القديم، تلافياً لما يمكن أن يتعرض له المواطن السوري المقيم خارج الدولة من مشاكل نتيجة انتهاء صلاحية جواز سفره أو إقامته.

تقرير: مواقف سلبية للمنظمات الحقوقية العربية تجاه انتهاكات النظام في سوريا

في تقرير مفصل للجنة السورية لحقوق الإنسان، صدر مؤخرا 2013/9/24، قالت اللجنة أن ثمة أزمة حقيقية تعيشها المنظمات الحقوقية العربية العاملة في البلاد العربية، حيث أثبت التقرير سلبية وتقصيرا من هذه المنظمات من الانتهاكات التي شهدتها سوريا على مدى عمر الثورة السورية كما لاحظ التقرير عدم اكتراث هذه المنظمات بعشرات الآلاف من الضحايا الذين سقطوا على أيدي النظام في حين انشغلت ببعض القضايا التي تمس حريات وحيوات أفراد معدودين كما أنها أدانت بأقسى العبارات وأقوى التقرير انتهاكات قامت بها المعارضة ضد قوات النظام أو موالين له.

واستغربت اللجنة من حجم التمويل الذي طالبت به العديد من المنظمات الحقوقية العربية أو تلقته لأجل عملها على توثيق ما يحدث في سوريا من انتهاكات مع أن كل عملها لم يعدُ عن نقل حرفي للتقارير التي تصدر عن المنظمات والهيئات السورية وبعض الناشطين السوريين الذين يعملون بشكل منفرد خارج أطر المنظمات والهيئات.

وقال التقرير إن الأحداث الجارية في سوريا إلى إظهار الأزمة التي تعيشها العديد من المنظمات الحقوقية في العالم العربي، حيث أبدى عدد محدود من هذه المنظمات موقفاً واضحاً تجاه الانتهاكات التي تجري في سوريا، فيما اختار أغلبها الامتناع عن إظهار أي موقف، أو إظهار مواقف شبه محايدة، تدعو (كل الأطراف) إلى التوقف عن إطلاق النار، أو (دعوة كل الأطراف) للالتزام بالقانون الدولي.. الخ، وهي الدعوات المعتادة في حالة الحروب بين الدول.

وحاول التقرير دراسة مواقف المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وانعكاس هذه المواقف على واقع الجسم الحقوقي في المنطقة.

ولأن هذا التقرير يهدف إلى دراسة هذه المواقف من أجل الوصول إلى الخلاصات الخاصة بحالة المنظمات الحقوقية، فإنّ التقرير لم يُشر إلى أسماء أي من المنظمات التي جرت دراسة أدبياتها، حتى لا يتأثّر الهدف الرئيسي للتقرير.

ونوه التقرير إلى أنه لا يوجد عدد حصري لهذه المنظمات في المنطقة العربية، لكن يُقدّر عدد المنظمات الفاعلة بشكل كلي أو جزئي بحوالي ألفي منظمة، فيما يزيد العدد الكلي للمنظمات المسجّلة عن 15000 منظمة على الأقل.

وقد قام فريق اللجنة السورية لحقوق الإنسان بدراسة مواقف المنظمات الحقوقية من خلال دراسة المواد المنشورة على المواقع الإلكترونية لهذه المنظمات، ومن خلال البيانات التي وردت فيها أسماء هذه المنظمات إذا كانت منشورة على موقع آخر. وقد تم دراسة موقف حوالي 300 منظمة في 13 دولة عربية، بالإضافة إلى عدد من المنظمات المسجلة في خارج المنطقة العربية، وتنشط في المنطقة العربية. وقد اقتصرت الدراسة على المنظمات المحلية، دون المنظمات الدولية.

وقال التقرير إن مواقف المنظمات الحقوقية العربية تمحورت تجاه الانتهاكات التي تجري في سوريا حول أربعة مواقف:

1. الامتناع عن تسجيل أي موقف: اختارت مجموعة من المنظمات الحقوقية في العالم العربي عدم تسجيل أي موقف من الانتهاكات التي جرت في سوريا منذ بداية عام 2011 وحتى الآن.

وفيما أظهر البيانات الخاصة بأربعة عشر منظمة ممن تمّت دراستها أنّ هذه المنظمات لم تسجّل أي موقف تجاه أي حدث خارج إطار الدولة التي تنشط فيها، سجّلت بقية المنظمات مواقف متعددة تجاه أحداث أخرى تجري في المنطقة العربية في الفترة ما بين 2011-2013.

2. اتخاذ مواقف واضحة تجاه الانتهاكات: حيث اختارت عدد من المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية اتخاذ مواقف واضحة تجاه ما يجري من انتهاكات في سوريا، وأصدرت بيانات، بشكل منفرد أو جماعي، تدين فيها الجرائم التي وقعت في سوريا، وتطالب المجتمع الدولي بتفعيل القانون الدولي بحق مجرمي الحرب الذين قاموا بتنفيذ هذه الجرائم.

وقد كانت البيانات المشتركة على المستوى العربي محدودة بهذا الصدد، إلا أنه تم تسجيل عدد من البيانات والمواقف المحددة. ففي 2011/12/18 أصدرت 62 منظمة حقوقية في المنطقة العربية بياناً مشتركاً دعت فيه مجلس الأمن "إلى ضرورة عقد جلسة طارئة لتبني قرار يضمن توفير الحماية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وضمان المساءلة عن الجرائم التي من المحتمل ارتكابها من قبل الحكومة السورية"، وضرورة " إحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الجرائم ضد الإنسانية التي من المحتمل ارتكابها في البلاد".

كما شاركت عدد من المنظمات الحقوقية في عملية نشر بيانات المنظمة السورية والدولية بخصوص الانتهاكات، وشارك بعضها في

عمليات توثيق الانتهاكات، فعلى سبيل المثال، قام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع عدد من المنظمات السورية، يوم 2013/9/17 بمداخلة شفهية أمام مجلس حقوق الإنسان حول الأعمال الوحشية الجارية الآن في سوريا.

2. تسجيل مواقف محدودة وضبابية: ذهبت معظم المنظمات الحقوقية التي تمّ دراستها إلى التوقيع على عدة بيانات مشتركة تدين استخدام العنف في سوريا بصورة عامة، دون الإشارة إلى الفاعل، حتى في المرحلة السلمية للثورة السورية.

ولم تسجّل هذه المنظمات في أدبياتها الفردية، أو في بياناتها المشتركة أي إدانة لأي جريمة من تلك الجرائم التي تمّ تنفيذها في سوريا خلال الفترة 2011–2013، ولم تصدر بطبيعة الحال أي تقارير حقوقية من هذه المنظمات عن هذه الجرائم، حيث اقتصر إصدار التقارير الحقوقية حول الانتهاكات التي تجري في سوريا على المنظمات السورية، والمنظمات الحقوقية الدولية.

وفي الوقت الذي امتنعت هذه المنظمات عن اتخاذ موقف واضح من الانتهاكات التي قام بها النظام السوري خلال السنتين السابقتين، والتي أدّت إلى مقتل حوالي 100 ألف شخص على الأقل، وتشريد حوالي 3 ملايين آخرين، فإنّ هذه المنظمات أظهرت مواقف واضحة تجاه الانتهاكات التي يُعتقد أن المعارضة تقف خلفها، أو تلك التي تتعلق بالإجراءات التي يمكن أن تستهدف النظام السوري.

ففي 2013/4/30 أصدرت 55 منظمة حقوقية بياناً مشتركاً أدانت فيه خطف المطران بولس اليازجي والمطران حنا إبراهيم، واستنكرت وأدانت فيه "بشدة بالغة" ما أسمته "المحاولة الآثمة".

وفي 2013/5/9 أصدرت 88 منظمة وشبكة حقوقية بيانات مشتركاً من أجل إيقاف نزيف الدم في الشوارع السورية، حيث استخدم البيانات، كما كل البيانات المشابهة، لغة المبني للمجهول، من أجل تفادي الحديث عن المتسبب في الضحايا والانتهاكات الهائلة، حيث قال البيان إن "النزاع الدامي في سوريا أدّى إلى دمار هائل في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتيت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وأسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى إلى نزوح وفرار ولجوء أكثر من ستة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من مليون لاجئ فروا إلى بلدان مجاورة، إضافة إلى آلاف المعتقلين والمختفين قسرياً، وطالب البيان بالوقف الفوري "لدوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أياً كانت مصادر هذا العنف وأياً كانت أشكاله دعمه ومبرراته".

وفي 2013/9/6 حيث أصدرت 314 منظمة حقوقية بياناً مشتركاً لمطالبة الكونغرس الأمريكي والبرلمان الفرنسي " لعدم إقرار العدوان على سوريا المخالف للقانون الدولي"، وثمّنت "موقف مجلس العموم البريطاني، الذي فوت الفرصة على اشتراك بريطانيا في شن عدوان على سوريا، على غرار مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وهو موقف يتسق مع القانون الدولي"، كما "ثمّن البيان "موقف أعضاء مجلس النواب الأردني ال 77 الذين طالبوا الحكومة الأردنية بعدم استخدام الأراضي الأردنية كمنطلق لأعمال عدوانية على سوريا، وكل التحركات العربية والغربية المشابهة".

وقد تمّ ملاحظة أن عدداً من المنظمات الحقوقية العربية الموقّعة على البيانات السابقة اقتصرت في تغطيتها للانتهاكات في سوريا على البيان المشترك الذي تُصدره بشكل يومي عدد من المنظمات الحقوقية السورية، والذي يورد أسماء الضحايا والمفقودين، دون تحديد كيفية ومصدر الانتهاك.

ولم تتمكن اللجنة من الحصول على أي بيانات خاصة لمنظمات حقوقية عربية حول جريمة استخدام السلاح الكيماوي ضد المدنيين في الغوطة، والتي وقعت في 2013/8/21، وأصبحت الحدث الرئيسي عالمياً منذ ذلك الحين. إلا أن البيان المشترك الذي صدر في 2013/9/6 أدان استخدام استخدام السلاح الكيماوي في سوريا "أي كانت الجهة التي استخدمته سواء في خان العسل مارس/آذار 2013، أو في الغوطة الشرقية أغسطس/آب 2013 أو غيرها" حسبما جاء في البيان، ودعى فريق المحققين التابعين للأمم المتحدة إلى مواصلة التحقيق للكشف عن الذين استخدموه.

وخلص تقرير المنظمة إلى ملاحظة أن معظم المنظمات الحقوقية العربية اختارت تجاهل الانتهاكات التي تجري في سوريا، والتي يقوم بها النظام السوري، لكنها أظهرت مواقف واضحة فيما يتعلق بانتهاكات يُعتقد أن المعارضة تقف وراءها، أو تجاه التحرك الدولي المحتمل ضد سوريا.

كما لاحظت المنظمة أنه على رغم العدد الكبير من المنظمات الموقعة على بيان رفض العدوان على سوريا، وهو البيان الأكثر توقيعاً من بين كل البيانات المشتركة المتعلقة بسوريا منذ 2011، لم يسجّل أي موقف من أي

منظمة حقوقية عربية يدين التدخل الأجنبي الروسي والإيراني في سوريا، أو يدين مشاركة حزب الله العلنية في العمليات ضد السوريين، أو مشاركة الميليشيات العراقية (لواء أبو الفضل العباس)، ولم يتم تسجيل أي نشر أو توثيق لانتهاكات أي من هذه الأطراف.

هذا بالإضافة إلى أنه ما زالت عملية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا مقتصرة على المنظمات السورية (وهي جميعها إما غير مسجلة أصلاً وليس لها مقرات، أو مسجلة في خارج البلاد)، بالإضافة إلى التوثيق الذي تقوم به المنظمات الدولية، مثل: هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، وأطباء بلا حدود.. الخ.

أيضا لاحظ التقرير قيام عدد من المنظمات الحقوقية العربية ممن لم تتخذ أي موقف واضح تجاه الانتهاكات التي قامت بها الحكومة السورية، قامت بنشر أخبار وبيانات وأفلاماً عن الانتهاكات التي تقوم بها الجماعات الإسلامية المتشددة (الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة) على مواقعها الإلكترونية.

كما لاحظ التقرير أنه وعلى الرغم من عدم اكتراث هذه المنظمات بالانتهاكات الجسيمة التي وقعت في سوريا، فإنّ عدداً من المنظمات ذات المواقف الضبابية تقدّمت للمانحين، حسب ما هو منشور على مواقعها الإلكترونية، من أجل الحصول على مشاريع وتمويلات للعمل مع اللاجئين والنشطاء السوريين، وبعضها بتمويلات أمريكية.

وخلص التقرير إلى أن المواقفُ الضبابية أو اللامواقف التي اتخذتها عدد من المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية تجاه الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها سوريا منذ ربيع 2011 تُظهر أن هناك حاجة ماسة للجسم الحقوقي في المنطقة وفي العالم إلى مراجعة ذاتية جادة، من أجل إعادة فرز النشطاء الحقيقيين المؤمنين بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، من أولئك الذين اتخذوا من النشاط الحقوقي ستاراً لعملهم السياسي، ولم يستطيعوا التخلي من أديولوجياتهم خارج عملهم الحقوقي.

كما انتهى التقرير إلى أنه وعلى الرغم يسجيل الانتهاكات التي جرت في سوريا رقماً قياسياً في نسبة التوثيق المصور مقارنة بأية انتهاكات جرت في أي منطقة أخرى من العالم، وجرت معظم هذه الانتهاكات بصورة واضحة وجلية، بالطائرات والدبابات وصواريخ سكود.. إلخ، إلا أن امتناع عدد كبير من المنظمات الحقوقية عن إدانة هذه الانتهاكات يشير إلى سياسة ازدواج في المعايير، وتجاهل لمبادئ حقوق الإنسان التي تقوم معظم هذه المنظمات بتنفيذ مشاريع للتربية عليها ونشرها!.

وعليه فقد أدانت اللجنة السورية لحقوق الإنسان تدين عجز أغلب المنظمات الحقوقية العربية عن تقديم إدانة واضحة، ولو لمرة واحدة، للانتهاكات الخطيرة التي تجري في سوريا، ودعت المنظمات الدولية والمانحيين الدوليين لإجراء مراجعة لأداء المنظمات الحقوقية في المنطقة، ومراجعة الكيفية التي يتم فيها صرف المنح التي يُقدمها دافع الضرائب في الدول المانحة، كما تدعو اللجنة هؤلاء الممولين إلى إجراء دراسة تقييمية لمدى نجاح البرامج الحقوقية التي تم تنفيذها في المنطقة خلال العقود الماضية، وتقييم كفاءة القائمين على هذه المشاريع، ومدى اقتناعهم بفكر حقوق الإنسان.

كما ثمّنت اللجنة السورية الدور الذي قامت به المنظمات الحقوقية السورية، والنشطاء السوريين، والذين قاموا بموارد محدودة بتوثيق عمليات الانتهاكات بشكل غير مسبوق، ووفّروا المادة الأساسية التي اعتمدت عليها المنظمات الحقوقية الدولية.

كما ثمّنت المواقف الواضحة والصريحة التي قدّمتها بعض المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية، وهي مواقف تعبّر عن الالتزام الحقيقي لهذه المنظمات بمبادئ حقوق الإنسان والشرعة الدولية.

في اتفاق نزع السلاح الكيميائي... الكل خرج منتصرا باستثناء العدل والاخلاق والمعارضة السورية

الاتفاق في موضوع السلاح الكيميائي في سوريا، الذي تحقق بين وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف كان محاكا جيدا. يبدو ان الأمريكيين كانوا حازمين للوصول إلى اتفاق فقط، اذا ما اتسم بمعايير متشددة في كل المسائل الجوهرية لنزع السلاح الكيميائي في سوريا.

وغاية الاتفاق هي التصفية التامة للقدرات الكيميائية السورية بكل عناصرها: المواد، الرؤوس المتفجرة ثنائية الاستخدام، منشآت الانتاج، مواقع التخزين والوحدات المستخدمة له.

ولتحقيق العملية تقرر جدول زمني قصير ومتشدد. فقد خصص اسبوع للتقرير، شهر ونصف الشهر لحضور المراقبين والرقابة في المواقع، وتسعة اشهر لانهاء عملية النزع. 3. القرار يفترض أن يلقى السند بقرار من مجلس الامن (بالفعل مع امكانية فيتو روسي لاحقا)، يتضمن العمل استنادا إلى "المادة السابعة" من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح بفرض العقوبات، بل واستخدام القوة العسكرية لفرض القرار.

إن معنى هذا الاتفاق الشامل، اذا ما تحقق، هو ان الاطراف الأربعة سيخرجون من الازمة منتصرين:

روسيا، التي قادت الخطوة قبيل بلورة الاتفاق، عادت عمليا إلى مكانة مساوية للولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

الولايات المتحدة برئاسة ادارة أوباما لم تتجه إلى خطوة عسكرية، والاتفاق منحها مخرجا سياسيا . دبلوماسيا، مع انجاز استراتيجي ذي مغزى.

نظام بشار الاسد في سوريا نجح في منع ضربة عسكرية أمريكية أليمة، وتلقى عمليا االاذنب بمواصلة الصراع ضد الثوار وقتل المواطنين بكل وسيلة يختارها، باستثناء السلاح الكيميائي.

إسرائيل التي زال التهديد بالسلاح الكيميائي عن كاهلها، بحيث يمكنها أن تتحرر ايضا من العبء المالي الذي ينطوي عليه تزويد المواطنين بكمامات الغاز. ومع ذلك، في هذه المرحلة الاولية من التقدم نحو حل مسألة السلاح الكيميائي السوري سجلت ايضا ضحيتان للاتفاق:

1. العدالة والاخلاق، حيث لقد اختارت القوى العظمى عدم الانشغال بالحل الشامل للحرب الأهلية والقتل المستمر في سوريا.

2. المعارضة السورية وكل اولئك الذين يعتقدون ان نظام الاسد غير جدير بمواصلة الحكم في سوريا، وأنه يجب إسقاطه لاعتبارات استراتيجية (المس الخطير بالمحور الراديكالي) واخلاقية. وتجدر الاشارة إلى أن قائمة المنتصرين والمهزومين قد تتغير اثناء المساعي لتطبيق الاتفاق، فمن يجعل ميزان الربح والخسارة النظري، صحيحا حتى يوم الغفران الحالي، موعد التوقيع على الاتفاق، من شأنه ان يخطئ في اصدار حكم سابق لاوانه.

الاسد ونظامه سيفقدان منظومة استراتيجية، كانت في نظرهم بوليصة تأمين امام تهديدات داخلية وخارجية، فاذا ما سلم سلاحه الكيميائي سيفقد النظام القدرة على ردع الخصوم ووقف القوى المتطلعة إلى اقتلاعه من دمشق.

في ضوء ذلك، من المتوقع ان يستعمل الاسد كل ما في وسعه كي يخرب على العملية ويبقي في يده قدرة كيميائية تنفيذية في ظل الاخفاء والخداع. كل هذا، في محاولة لتقليص الثمن الذي فرض عليه مقابل تأخير الهجوم الأمريكي. في الماضي لم يتردد الاسد في الكذب والتضليل لافضل الدبلوماسيين من أوروبا والولايات المتحدة، ممن اجروا معه الاتصالات.

وقد تنكر لمسؤوليته عن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري، وسلسلة من كبار المسؤولين اللبنانيين الاخرين، كما تنكر لوجود برنامج نووي في سوريا ووجود منظومة سلاح كيميائي في سوريا، وكذا لنقل سلاح متطور إلى حزب الله.

كما أن وزير الخارجية الأمريكي كيري، الذي في منصبه السابق كرئيس للجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي اكثر من زيارة دمشق والبحث مع الاسد في المسيرة السلمية، هو الاخر كان ضحية لاكاذيب الاسد، ولا سيما تنكره لنقل صواريخ اسكاد إلى حزب الله. وقد اجيبت اسئلة السيناتور كيري في هذا الشأن بالنفي المطلق، بكل وقاحة.

وهناك تقارير أفادت بأن الاسد ينقل هذه الايام سلاحا كيميائيا إلى العراق ولبنان، بدت بقدر اكبر كحرب نفسية من جانب المعارضة السورية ضد النظام وضد الاتفاق. فلا منطق من النقل إلى العراق، فالمحافل المتحكمة بالحدود السورية العراقية هي سُنية ثوار سوريون خصوم للاسد وليس واضحا من الذي سيتسلم السلاح الكيميائي السوري في العراق. وبالمقابل، يوجد منطق كبير في نقل السلاح الكيميائي إلى حزب الله. فالمنظمة تشكل خلفية آمنة نسبيا لنظام الاسد. وفي هذا السياق يجدر بالذكر ان السلاح الكيميائي في لبنان يشكل بالنسبة لاسرائيل خطا أحمر، وانه حسب مصادر في البنتاغون، عملت اسرائيل مؤخرا عدة مرات للتشويش على نقل السلاح المتطور السوري، الإيراني أو الروسي من سوريا إلى حزب الله.

اذا كيف سيطبق الاتفاق لتنظيف سوريا من السلاح الكيميائي؟ ذلك يحتمل ثلاثة سيناريوهات مركزية، ستكون لها نتائج استراتيجية مختلفة تماما:

السيناريو الاول: سير العملية حسب الخطة المتفق عليها: في غضون اسبوع يبلغ النظام السوري بكل ما يحتاج إلى التبليغ، وتصادق اجهزة استخبارات رائدة في العالم على أن التقرير صحيح؛ وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2013 تتشكل قوة مراقبين مهنية ومصممة تدخل إلى سوريا وتحظى بالتعاون الكامل من جانب النظام، والحصانة من هجمات قوات المعارضة.

وتصل هذه القوة إلى كل المواقع ذات الصلة، التي توجد تحت سيطرة النظام، تعثر على المواد ووسائل الانتاج للسلاح الكيميائي

وتعالجهما. وحتى منتصف 2014 يدمر أو يخرج من سوريا كل عنصر كيميائي، كما يصف الاتفاق. احتمالات تحقق هذا السيناريو، اذا ما استمر الاسد في التصرف مثلما فعل في الماضي، منخفض. ويطلق الادعاء بأن الاسد فهم ان استخدام السلاح الكيميائي يعرض نظامه للخطر اكثر مما يجديه نفعا. واذا كان هذا الادعاء، الذي يتعارض مع سلوك الاسد في الماضي، صحيحا، يحتمل مع ذلك أن يتحقق هذا السيناريو.

في الطرف الاخر من السلم يوجد سيناريو، بموجبه يفعل الاسد كل شيء كي يعرقل عملية النزع ويميت الاتفاق. وذلك بدعم هادئ من روسيا. فالاسد الذي تصدى في الماضي لتحدي ابعاده عن لبنان عاد إلى هناك بعد أن ركز العالم على ازمات اخرى ووقف على مدى سنوات طويلة في وجه ضغوط أمريكية بعدم السماح بعبور جهاديين إلى العراق. وهكذا، يقدم النظام تقارير جزئية في محاولة لاخفاء بعض من المنظومة الكيميائية إلى أن يمر الغضب، ويستخدم اعذارا مختلفة لتأخير الجدول الزمني ويجعل صعبا جدا نشاط المراقبين مثلما فعل مع عمل أجهزة الرقابة من الجامعة العربية والأمم المتحدة منذ 2011. وسيتعاون الروس من جانبهم مع الاسد بشكل يذكر بتضامنهم، حتى ما قبل اسبوع من بلورة الاتفاق، مع زعم الاسد بانه لم يستخدم على الاراضي السورية سلاحا كيميائيا، واذا ما استخدم فان الثوار هم الذين قاموا بذلك. وحسب هذا السيناريو، سيتمتع الروس بوقف الهجوم الأمريكي، بعودتهم إلى اللعبة في الشرق الاوسط، وكذا من استمرار العلاقة مع النظام الحاكم في سوريا. احتمال تحقق هذا السيناريو هو الاخر منخفض.

السيناريو الثالث يتناول وضعا متوسطا بين الامكانيتين اعلاه. في هذا السيناريو المعقول يحترم الروس التزامهم للولايات المتحدة، والاسد يعمل بحذر أكبر وبشكل اقل فظاظة كي يبقي بيديه منظومة كيميائية. وسيحاول الاسد انقاذ قسم من المنظومة، يمتنع عن التقرير الكامل، يؤخر دخول المراقبين وينغص"عليهم عملهم. ولكن كلما تلقى توبيخا روسيا أو فهم بانه يستدعي قرارا شديدا من مجلس الامن ضده أو هجوما عسكريا أمريكيا، سيعود إلى التعاون الاكبر. احتمال هذا السيناريو عال.

السيناريو الاول لا يضع تحديات للغرب في المجال الكيميائي. ومع ذلك، فإنه سيلزم الغرب بتقديم جواب لمسألة استمرار القتل في سوريا بوسائل تقليدية، اتخاذ موقف من مستقبل نظام الاسد وكذا بالنسبة لطابع الدعم للثوار من غير المجاهدين. ولا يتناول الاتفاق الكيميائي مسيرة "جنيف 2" وهو بالضرورة لا يمنع تقدمها. واذا ما استمرت المسيرة يحتمل أن يسمح الروس بابعاد الاسد ومقربيه عن الحكم في ظل الوعد باستخدام النظام القائم، مع بعض الاصلاحات حماية لمعقلهم في سوريا.

اما السيناريو الثاني فسيعيدنا إلى " نقطة الصفر": الرئيس أوباما ووزير الخارجية كيري أعلنا بانهما لن يساوما في عدم تطبيق الاتفاق، وان خيار الهجوم لم ينزع عن الطاولة. ومن هنا، ففي ضوء الخرق الفظ للاتفاق الذي يدعم بمعلومات استخبارية مناسبة، ستعود الادارة لتنظر في مسألة الهجوم، الذي ستكون له في حينه شرعية أكبر، سواء في نظر الجمهور الأمريكي ام من ناحية الاسرة الدولية. وعلى أي حال فمن المتوقع في مثل هذه الحالة ان يستخدم الروس حق النقض الفيتو على قرار مجلس الامن في هذا الشأن وستضطر الولايات المتحدة إلى العمل من دون اذن صريح من القانون الدولي وبشكل احادي الجانب، بمعنى، ان تتخذ اجراءات سعى الرئيس إلى الامتناع عنها في الاسابيع الاخيرة.

السيناريو الثالث هو الاكثر اشكالية، فمثل حلفائه الإيرانيين يمكن للاسد أن يناور بحذر والا يخلق ذريعة لـ"تحطيم الاواني" وقرار بالهجوم. فعملية اخلاء وتدمير المواد الكيميائية ستصطدم بمصاعب كبيرة. وسيجد المراقبون صعوبة في خلق اجواء عمل آمنة وسيعانون من هجمات "عناصر مسلحة" غير معروفة (الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام غير معروفين بتصميمهم في مواجهة الارهاب والنار). وعلى خلفية انعدام الادلة القاطعة في أن الاسد هو الذي يخرب تطبيق الاتفاق، سيجد الغرب صعوبة في استعادة الخيار العسكري ونقل رسالة واضحة وصادقة في حال استخدامه هو المرحلة التالية.

"الفيل الكبير الذي في الغرفة" هو بالطبع إيران. وكل سيناريو يتطور في سوريا سيدرسه الإيرانيون جيدا، مع التشديد على مصداقية الخيار العسكري الأمريكي، مصداقية الخطوط الحمراء للرئيس أوباما، مدى دعم الجمهور الأمريكي للخطوة العسكرية، معنى السلوك الروسي (الحرص على بقاء حليفه أو الحرص الحقيقي على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل).

وسيدرس الإيرانيون جيدا رد فعل الاسرة الدولية على عدم التعاون السوري في موضوع السلاح غير التقليدي من جهة واستمرار القتل

التقليدي غير مكبوح الجماح من جهة اخرى. وللاستنتاجات التي يستخلصها النظام في طهران كنتيجة لدراسة هذه المواضيع ستكون، بلا شك، آثار على استمرار التصدي لتقدم إيران نحو استكمال برنامجها النووي العسكري. عاموس يدلين. نظرة عليا. القدس العربي.

صحيفة أمريكية تدعم موقف أوباما بشأن توجيه ضربة لنظام الأسد

تناولت صحف أمريكية وبريطانية بالنقد والتحليل الأزمة السورية المتفاقمة، ووصف بعضها منتقدي الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن الأزمة بأنهم مخطئون، وأشارت أخرى إلى أن فصائل مسلحة من الثوار السوريين أعلنت رفضها الاعتراف بائتلاف المعارضة السورية، في ظل سعي هذه الفصائل لإقامة دولة إسلامية.

فقد وصفت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية منتقدي أوباما بشأن مواقفه تجاه الأزمة السورية المتفاقمة بأنهم مخطئون، موضحة أن أوباما أصر قبل فترة على توجيه ضربة عسكرية ساحقة لنظام الأسد عقب الاتهامات لقوات الأسد بشن هجمات بالأسلحة الكيميائية على المدنيين في مدن ريف دمشق في الحادي والعشرين من الشهر الماضي، وهي الهجمات التي أسفرت عن مقتل المئات وإصابة الآلاف، ومعظمهم من الأطفال.

وقالت الصحيفة إن الرئيس الأمريكي أعلن في وقت مبكر من الشهر الجاري عن عزمه تعليق خطط لتوجيه الضربة العسكرية، وذلك لمنح الفسحة الدبلوماسية الطارئة فرصة، وهي الفسحة التي أتاحت لأوباما ونظيره الروسي فلاديمير بوتين بحث اتفاق من أجل نزع الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها نظام الأسد.

وأضافت الصحيفة أن بعض المراقبين يعتقدون أن بوتين حقق نصرا كبيرا على حساب أوباما وتألق على المسرح، وأنهم انتقدوا أوباما ووصفوه بأنه ضعيف وأنه خسر بشكل كبير وساهم في تراجع الدور الأمريكي الريادي على المستوى العالمي.

وقالت الصحيفة إنه ما من شك أن تعليق أوباما الضربة العسكرية لنظام الأسد خيب آمال المعارضة السورية وأنصارها، ولكن هؤلاء المراقبين يقللون من قيمة الصفقة التي توصل إليها أوباما وبوتين، والتي بمقتضاها يتم تأمين ونزع الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها نظام الأسد.

وأضافت الصحيفة أن أوباما حث في خطابه في الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي على اتخاذ إجراءات صارمة بشأن الأزمة السورية المتفاقمة، وذلك ليس لضمان نزع الكيميائي السوري فحسب، ولكن لتشكيل حكومة جديدة عبر حل سلمي في سوريا.

وقالت الصحيفة إن الدبلوماسية، التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة بشأن الأزمة السورية، لا تعني تراجع الدور الأمريكي في العالم، ولكنها تعزز الموقف الأمريكي والقوة الأمريكية على حد سواء، مضيفة أن نقاد أوباما بالغوا أيضا في تعظيم الدور الروسي، فروسيا لا تملك القوة الاقتصادية أو العسكرية اللازمة كي تصبح قوة عظمى كالولايات المتحدة.

وفي سياق الأزمة السورية المتفاقمة، أشارت صحيفة وول ستريت جورنال إلى ما وصفته بصدع في صفوف فصائل الثورة السورية، موضحة أن بعضها يرفض الانضواء تحت عباءة قادة المعارضة السياسيين بدعوى موالاة هؤلاء القادة للغرب.

وأوضحت الصحيفة أن ثلاث عشرة فصيلة من كبار فصائل المعارضة السورية بمن فيها جبهة النصرة وقعت بيانا يوم الثلاثاء الماضي أعلنت فيه عن عدم اعترافها بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وذلك بدعوى موالاة الائتلاف للغرب، وبسبب سعي الفصائل لإقامة دولة إسلامية تحكم بالشريعة.

يشار إلى أن جبهة النصرة ولواء التوحيد كانا من بين أبرز من وقع على البيان، مما أعاد الخلاف بين أجنحة الثورة السورية العسكرية والسياسية إلى الواجهة من جديد، بحيث أكد البيان أن أي قرارات أو إجراءات يتم اتخاذها في الخارج دون استشارة الداخل هي إجراءات لا يعترف بها، ومن هذا المنطلق فالقوى الموقعة لا تعترف بحكومة أحمد طعمة.

وكان الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة انتخب يوم 14 سبتمبر/أيلول الجاري في إسطنبول طعمة رئيسا للحكومة المؤقتة المكلفة بإدارة المناطق السورية التي يسيطر عليها مقاتلو المعارضة، خلفا لغسان هيتو الذي استقال في يوليو/تموز الماضي.

وعلى صعيد متصل بالأزمة السورية، دعت صحيفة ذي إندبندنت البريطانية الرئيس أوباما إلى اغتنام الفرصة الدبلوماسية التي يروج لها الرئيس الإيراني حسن روحاني، وقالت في مقال للكاتب راكش رامتشرين إن أوباما يحتاج إلى روحاني في الشأنين الإيراني والسوري. الجزيرة.

==========

نشرة داخلية، يصدرها تيار التغيير الوطني

الجمعة 2013/9/27

الآراء المنشورة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي التيار